

التنمية المستدامة: التحديات واستراتيجية المواجهة

Sustainable Development: Challenges and Strategy for Response

د/ غانية بن كرويدم*

كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة الشلف

البريد الإلكتروني: g.benkrouidem@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2025-07-10

تاريخ القبول: 01-07-2025

تاريخ الإيداع: 20-04-2025

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مسار تطور فكرة التنمية والدوافع التي أدت لحدوث هذا التطور، مع التركيز على التحديات التي تواجه تحقيق النموذج الذي يلبي احتياجات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة أو حرمانهم من تلبية احتياجاتهم على أساس من العدالة والمساواة، ثم تسليط الضوء على الآليات والسبل التي يتوجب انتهاجها للوصول إلى هذا المفهوم.

وقد تمّ التوصل إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يقوم على أبعاد رئيسية وثانوية، ويتطلب تحقيقها العمل ضمن مجالات مختلفة. وتحقيقها يرتبط بقضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية، وهذا ما جعل التحديات تتعدد وتتنوع باختلاف أبعادها؛ مما دفع لضرورة تبني آليات على المستوى الوطني والدولي مبنية على التعاون والمشاركة الجماعية. الكلمات المفتاحية: التنمية؛ الاستدامة؛ جوانب التنمية؛ التحديات؛ المواجهة.

Abstract:

This research paper aims to highlight the evolution of the concept of development and the motivations that led to this evolution. The emphasis is on the challenges facing the realization of a model that meets the needs of current generations without harming future generations or depriving them of meeting their needs based on justice and equality. The paper also sheds light on the mechanisms and means that must be adopted to achieve this concept.

It has been concluded that the concept of sustainable development is based on primary and secondary dimensions, requiring action within various fields. Its achievement is linked to economic, social, and environmental issues, leading to diverse and multifaceted challenges. This necessitates the adoption of mechanisms at both national and international levels built on cooperation and collective participation.

Keywords : Development; sustainability; dimensions of development; challenges, coping.

* المؤلف المراسل.

مقدمة

يرتبط النشاط الإنساني منذ الأزل بالموارد الطبيعية المتاحة لتلبية الاحتياجات، فيعتمد عليها الإنسان بصورة متفاوتة بغية الوصول لتطور مستمر يضمن تحسين المعيشة، وفي سبيل الوصول إلى ذلك الهدف غفل الإنسان عن أخذ مصدر هذه الموارد بعين الاعتبار، فلم تكن المشاريع المقامة تهتم بالاعتبارات البيئية، مما جعلها سبباً مباشراً لتدهور البيئة التي كانت عناصرها ثمناً للتقدم والتطور المنشود.

أدى تزايد الأضرار البيئية إلى تنبه عدة جهات رسمية وغير رسمية، مما دفعهم للقيام بالعديد من الدراسات وإصدار التقارير التي تحذر من استمرار ممارسة النشاطات الهادفة لتحقيق التنمية على النحو الذي كانت عليه، وتؤكد أنّ هذا الاستمرار من شأنه أن يؤدي خلال السنوات القادمة إلى الاستنزاف شبه الكامل للموارد الطبيعية في ظل مستويات مرتفعة من التلوث خاصة في ظل التزايد المستمر لعدد السكان وما يتبعه من تزايد الاحتياجات، ومن هنا بدأ البحث عن نموذج للتنمية من شأنه أن يحقق تطلعات الإنسان في التطور دون أن يلحق الضرر بالوسط الذي يعيش فيه أو ينتقص من حق الأجيال القادمة في استغلال الموارد الطبيعية، فتوصلوا إلى فكرة التنمية المتواصلة التي أطلق عليها تسمية التنمية المستدامة (المستديمة)؛ إلا أنّ تطبيقها على أرض الواقع يتوقف على تخطي مجموعة من المعوقات يشكل وجودها تحديات يجب مواجهتها، وهذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

ماهي أصناف التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة؟ وماهي السبل المناسبة لمواجهتها؟

تهدف هذه الورقة البحثية لتقريب مفهوم التنمية المستدامة وبيان جوانبها، مع البحث عن أهم التحديات التي تقف في سبيل الوصول إليها ومحاولة البحث عن الآليات الملائمة لمواجهتها والحد من أثارها. وفي سبيل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف موضوعها، والمنهج التحليلي لتحليل المعطيات المكونة للتحديات التي تشكل تهديدات يعتبر إيجاد حلولها فرصة لتحقيق التنمية المستدامة.

لمعالجة هذا الموضوع ستم دراسته ضمن ثلاث محاور:

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

المحور الثاني: تحديات التنمية المستدامة.

المحور الثالث: استراتيجية مواجهة تحديات التنمية المستدامة.

المحور الأول- (مفهوم التنمية المستدامة)

تعرف التنمية على أنها قنطرة لتحقيق تطلعات الإنسان الأبدية إلى الزيادة وإنماء الثروات والموارد والنواتج بمختلف أشكالها، وذلك في محاولة منه لتجاوز الفقر والعجز⁽¹⁾. وعليه فإن مصطلح التنمية استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع ما، بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد⁽²⁾.

أولاً - (ظهور فكرة التنمية المستدامة)

(1) عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2015، ص 17.

(2) شهدان عادل الغرباوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2020، ص 15.

يظهر جلياً من خلال تتبع مسار التنمية على الصعيد الدولي والإقليمي أنه قد طرأ عليها تطور مستمر وواضح بوصفها مفهوماً ومحتوى، وكان ذلك استجابة لطبيعة المشاكل المختلفة التي تواجهها المجتمعات، وهذا التطور يشكل انعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية المتراكمة عبر الزمن.⁽¹⁾

وقد أدرك العالم أن نموذج التنمية وفق المعنى الذي تمّ تحديده سابقاً لم يعد مستداماً، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي بأزمات بيئية خطيرة تهدد الموارد الطبيعية لدرجة استنفادها، وكان ذلك دافعاً للبحث عن نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق أهداف التنمية من جهة، وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.⁽²⁾ وهذا ما حدث فعلاً في رحاب هيئة الأمم المتحدة، حيث تبلور هذا المفهوم عام 1980 ضمن وثيقة أممية بعنوان "استراتيجية المحافظة الكونية"، والتي شارك في إعدادها كل من "برنامج الأمم المتحدة"، "الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة"، و"ال صندوق العالمي للطبيعة"، وتنازلت بعدها الأعمال والوثائق التي وضعت مدخلاً لمفهوم الاستدامة التي تقوم على فكرة العدالة التنموية، والتي تعتبر سمة محورية واجبة في أي عمل تنموي.⁽³⁾

فالملاحظ أن مفهوم التنمية الاقتصادية قد تغير من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للوفاء باحتياجات الإنسان المتعددة إلى مفهوم التنمية المتوازنة التي ينظر إليها كخيار أفضل للوفاء باحتياجات الحاضر دون التفريط في حق الأجيال القادمة، فبعد أن كان الاقتصاديون يعتمدون على متوسط الدخل الفردي والنتائج الداخلي الخام كمؤشرات لقياس التنمية بغض النظر عن تأثيرات النشاط الاقتصادي السلبية على المحيط، أصبحت التأثيرات البيئية للنشاط تؤخذ بعين الاعتبار، وذلك بعدما لاحظ الاقتصاديون الأوائل تناقص الموارد الطبيعية واعتبروا أن ندرتها قيد على النمو الاقتصادي، مما جعل البعض يدعو في مرحلة لاحقة للحد من النمو بهدف حماية البيئة، وهذا ما مهد الطريق أمام ظهور فكرة التنمية المستدامة.⁽⁴⁾

ثانياً - (تعريف التنمية المستدامة)

قيّم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالة البيئة في ظل التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بقوله: "وتُظهر مؤشراتنا البيئية أن تقدمنا اليوم يأتي على حساب أولادنا، ففي تغير المناخ وتضاؤل التنوع البيولوجي واستنفاد موارد الأراضي والمياه العذبة، مخاطر جسيمة على الجنس البشري، تتطلب تحولاً فورياً وجذرياً في أنماط الإنتاج والاستهلاك"⁽⁵⁾. وقد كان هذا الأمر دافعاً للبحث عن إطار قانوني يضبط الممارسات الاقتصادية وما ينتج عنها من مساس بحقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

يظهر جلياً من خلال ما سبق اتضاح الرؤية بخصوص حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد الطبيعية، والذي يبنى عليه تحديد المقصود بالتنمية المستدامة التي قدمت بشأنها عدة تعاريف، فقد تم تحديد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، التي عرفتها على أنها: "تلك التنمية التي تلي

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2014، ص 19.

(2) نزار عوني اللبيدي، التنمية المستدامة، استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، دار دجلة، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 21.

(3) عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، المرجع السابق، ص 18.

(4) مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص 46، 47.

(5) ساجد حميد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2020، ص 93.

حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم⁽¹⁾. وقد ركز مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره "مبادرة من أجل التغيير" على أن التنمية المستدامة تنمية لا تكتفي بتوليد النمو فقط، بل تشمل أيضا توزيع عائداته بشكل متساوٍ أيضا، ولذلك فهي تنمية لصالح الفقراء والطبيعة والمرأة، وتستند على أسس تحافظ على البيئة، وعليه فهي تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم⁽²⁾.

وأشار نائب رئيس محكمة العدل الدولية في رأي منفصل بشأن قضية بين سلوفاكيا والمجر (بشأن مشروع سدود غابتشيكو- ناغيماروس على نهر الدانوب) إلى أن التنمية المستدامة ليست مفهومًا، بل هي مبدأ ذو انتشار واسع وقبول من المجموعة الدولية⁽³⁾.

توالى الاهتمام بفكرة التنمية المستدامة وتعددت التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة حسب زاوية النظر إليها من قبل الباحثين والمتخصصين وظروف استخدام المصطلح وغاياته، ومن بينها تعريف منظمة الأغذية والزراعة الذي تبنته عام 1989 حيث ترى أن التنمية المستدامة هي "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وحمايتها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والتقني والمؤسسي بطريقة تضمن إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة في الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة، وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"⁽⁴⁾. ورغم أن هذا التعريف كان مبكرا مقارنة بوقت ظهور الفكرة في حد ذاتها إلا أنه قد رسم بعض ملامح مكوناتها وأشار إلى أنها مفهوم شامل.

وتوسع التعريف ليشمل عند بعض الباحثين تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، والإشارة إلى الحاجة إلى التكنولوجيا الجديدة لتكون أنظف وأكثر كفاءة وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية من الاستنزاف، والحد من التلوث لتحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان والنشاط الاقتصادي.

وقد قدم المشرع الجزائري تعريفا للتنمية المستدامة في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 03 - 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها: "التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".

يبدو جليا من خلال التعاريف التي قيلت لتحديد مفهوم التنمية المستدامة أنها تتميز بجملة من الخصائص هي⁽⁵⁾:
- التنمية المستدامة ظاهرة عبر جيلية لا تحدث في فترة زمنية تقل عن جيلين، ولهذا فإنها عملية تحدث خلال فترة تتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

- التنمية المستدامة تحدث في عدة مستويات تتراوح بين العالمي والإقليمي والمحلي.

- تتكون التنمية المستدامة من تفاعل مجالات ثلاثة على الأقل (اقتصادية، بيئية، اجتماعية).

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، المرجع السابق، ص 25.

(2) أميرة عبد العظيم عدني، التغيرات المناخية والتنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2023، ص 93.

(3) شكراني الحسين، تسوية المنازعات البيئية وفق القانون الدولي، مجلة سياسات عربية، قطر، المجلد الأول، العدد الخامس، نوفمبر 2013، ص 135.

(4) ساجد احميد عبل الركابي، المرجع السابق، ص 94.

(5) نزار عوني اللبدي، المرجع السابق، ص 51، 52.

- رغم إجماع التعاريف أن فكرة التنمية المستدامة تقوم على إشباع حاجات الأجيال الحالية والقادمة، إلا أن تقدير تلك الاحتياجات لا يمكن أن يكون موضوعياً نظراً لأن فكرة التنمية المستدامة في حد ذاتها يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقاً لمنظورات مختلفة.

ثانياً - (أبعاد التنمية المستدامة)

يتضح جلياً مما سبق أن فكرة التنمية المستدامة قد ظهرت بسبب تزايد الآثار السلبية الناتجة عن التنامي المفرط للنشاط الإنساني على الموارد الطبيعية في مقابل تزايد كبير في عدد السكان، مما يشكل تهديداً ضد قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وعليه فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود ثلاث أبعاد رئيسية هي البعد البيئي، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن وجود هذه الأبعاد غير كافٍ بل لابد من تداخلها وترابطها، حيث ينتج عن تقاطعها تحقق مفهوم التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الأبعاد في:

1. البعد الاقتصادي:

يتمحور حول استخدام أفضل الأساليب والطرق لتحقيق أقصى حد من الرفاهية من النشاط الاقتصادي لضمان استدامة البيئة والعدالة بين الأجيال، ووفقاً لهذا البعد تعمل التنمية المستدامة على تسريع عجلة التنمية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن البيئي.⁽¹⁾

2. البعد الاجتماعي:

يتحدد من خلال العدالة بين الأفراد والأمم والأجيال وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وتزايد عدد السكان الذي يجب تثبيته بقدر يخفف الضغط على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات في توفير الخدمات، والاستخدام الكامل للموارد البشرية الذي يتطلب إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها، لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية أولاً⁽²⁾.

3. البعد البيئي:

يتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها، بحيث يجب مراعاة قدرة استيعاب الأرض للمخلفات، واستغلال الإنسان لمصادر الموارد الطبيعية لتلبية احتياجاته آخذاً بعين الاعتبار فكرة الاستدامة البيئية التي تقوم على ترك كوكب الأرض في حالة أفضل مما كانت عليه للأجيال القادمة.⁽³⁾

المحور الثاني - (تحديات التنمية المستدامة)

رغم تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في العديد من الدول، إلا أن هذا الأخير لم يقترن بحدوث تغيرات حقيقية مستدامة، وذلك لوجود عدة صعوبات وعراقيل يشكل التخفيف من آثارها تحدياً لا يستهان به، منها:

أولاً - (التحديات الاجتماعية)

1. الفقر

يعد الفقر بمثابة حالة تقييد الحياة بسوء التغذية والأمية والمرض والبيئة غير النظيفة، وهو من أخطر العوائق التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة. فبالإضافة لأنه يشكل تهديداً للبيئة؛ فهو يدفع الإنسان إلى رفع نسب استغلال

(1) محمد فرحان فليح، فاطمة صالح مهدي، التدقيق الاجتماعي والبيئي في ظل التنمية المستدامة، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2022، ص 41.

(2) مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 79.

(3) محمد فرحان فليح، فاطمة صالح مهدي، المرجع السابق، ص 41.

الموارد الطبيعية لدرجة الاستنزاف بهدف تأمين بقائه على المدى القصير، وهو ما يتنافى مع متطلبات التنمية المستدامة التي تقتضي وجود استراتيجيات طويلة المدى⁽¹⁾ ويبدو جليا في المجتمعات التي تتركز فيها الطبقات الفقيرة حيث يكون همها هو الحصول على القوت اليومي وهذا ما يتعارض مع فكرة الاستدامة.

ولابد من التسليم بأن تجاوز عقبة الفقر يعني التوجه نحو عملية توسيع الحريات الحقيقية للأفراد، نظراً لارتباطه بالصحة (تقاس بالتغذية ووفيات الأطفال)، المعرفة (تقاس بأعوام الدراسة، ونسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس)، ومستوى المعيشية (يقاس بمؤثرات تتعلق بوقود الطهو، المراحيض، المياه، الكهرباء، الأرض، الأصول)⁽²⁾، وهذا ما يترتب عنه أن تحقيق التنمية المستدامة لا يكون في ظل الفقر، لأنه أكبر ملوث للبيئة، تنتشر بسببه الأوبئة والأمراض وتنفجر الأزمات الداخلية مما يشكل تهديداً للأنشطة التنموية⁽³⁾ ناهيك عن تأثيراته على الأمن داخل المجتمع لارتباطه بالعديد من الآفات الاجتماعية.

2. تزايد النمو الديمغرافي

يؤدي تزايد عدد السكان إلى تزايد الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. إضافة إلى نمو ظاهرة التوزع الحضري على الأراضي الزراعية واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة السكن غير اللائق والتوسع العمراني العشوائي. وعليه فإن القدرة على توفير متطلبات المجتمع تعتبر أحد أكبر التحديات أمام تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية التي تمتاز غالبا بكونها دولا فتية ترتفع فيها نسبة السكان في سن العمل، ومع ذلك فإن هذا يشار إليه باعتباره ميزة نسبية فيها لأن الزيادة السنوية في معدلات السكان في سن العمل يستلزم خلق فرص عمل سنوية قادرة على استيعاب معدلات الزيادة السنوية لئلا تتحول هذه الفئة إلى إحصائها ضمن معدلات البطالة⁽⁴⁾.

علما أن التضخم السكاني غير الرشيد (الانفجار السكاني) يؤدي لاستنزاف رصيد الموارد الطبيعية وزيادة نسب التلوث، ويكلف الدول أعباء إضافية لتوفير الاحتياجات المختلفة. (اقتصادية، تعليمية، صحية، تحقيق الأمن الغذائي).

3. تنمية الشباب

تعرف الأمم المتحدة الشباب بأنهم "الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً"، ويشار إلى أن هذا التعريف اعتمد لأسباب إحصائية، نظرا إلى أن توزيع السكان في البيانات المتوفرة في الدول يجري على أساس الفئات العمرية.

ومن أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة هو ضرورة إدراك أهمية التخطيط القائم على استهداف الشباب، باعتبارهم فئة اجتماعية وديمقراطية ذات طبيعة خاصة، حيث يجب وضع السياسات الملائمة لتزويد هؤلاء الشباب بفرص التعليم، والالتحاق بسوق العمل، والمشاركة في الحياة العامة والسياسية. فعلى الرغم من أن الإحصائيات تشير إلى التقدم الكبير في معدلات الالتحاق بالتعليم بكل مستوياته (الابتدائي، المتوسط، الثانوي وحتى الجامعي)، إلا أن هناك العديد من الشباب الذين يعانون الأمية، إضافة إلى أنه في العديد من الأحيان فإن مخرجات

(1) أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2016، ص 497.

(2) تانيا علي فاعور، تحديات التنمية البشرية المستدامة في المنطقة، مجلة عمران، العدد الثالث، شتاء 2013، ص 176.

(3) أحمد لكحل، المرجع السابق، ص 502.

(4) سمر الباجوري، تحديات التنمية المستدامة في إفريقيا، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، العدد السادس، سبتمبر

2020، ص 47.

النظام التعليمي لا تتطابق مع متطلبات سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة الشباب على إيجاد فرص العمل المناسب بعد تخرجهم، ويشار أيضا إلى أن مشاركة الشباب في صنع القرار في الحياة العامة والسياسية لا تزال محدودة.⁽¹⁾

4. تمكين المرأة

تنطلق أي محاولة لتعريف تمكين المرأة من مفهوم القدرة، ويتم التمييز بين أربعة أشكال من القدرة:

-القدرة على: وتتضمن علاقة (مسيطر/ تابع)

-القدرة ل: قدرة الفرد على اتخاذ القرارات الخاصة به، وقدرته على إيجاد الحلول للضغوطات التي تواجهه، وتأمين ما يحتاج إليه.

-القدرة مع: تعاون الأفراد للعمل باتجاه مشترك.

-القدرة من الداخل: تقدير الذات والحزم لدى الفرد.

مع الإشارة إلى أن مفهوم "القدرة على" يقصد به اكتساب القدرة اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بها. ولابد من معرفة أن التقصير في تمكين المرأة قد ينجر عنه عدة خسائر لأن فوائده تتخطى مستوى المرأة الفرد، وتنعكس على عائلتها وعلى المجتمع الذي تعيش فيه.

وتشمل أدوات تمكين المرأة في بلد ما كل من التعليم والنشاط الاقتصادي المشاركة في الحياة العامة والصحة والمكانة في الأسرة.

ثانيا - (التحديات الاقتصادية)

1. الأزمات الاقتصادية

تعتبر الأزمات الاقتصادية من أكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، حيث أن الاضطرابات المالية الكبيرة التي شهدتها العالم في فترات مختلفة من شأنها أن تعرض سكان العالم للمعاناة من عواقبها الفورية وطويلة الأمد بما في ذلك الحد من النمو الاقتصادي، واتساع نسبة البطالة.⁽²⁾

2. البطالة

تنظر منظمة العمل الدولية للعاطل عن العمل بأنه كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. ويؤدي ارتفاع مستويات البطالة إلى زيادة اللامساواة في المجتمع وتفاقم مشاكل الفقر، وبالتالي إضعاف قدرة صانعي القرار على التحكم في أدوات السياسات الاقتصادية لتوزيع آثار النمو على مجمل السكان.⁽³⁾

ولابد من الإشارة إلى أن انخفاض معدلات البطالة في بعض الدول لا يعني بالضرورة أنه قد تم حل هذه المشكلة، لأن انخفاضها لم يتحقق جراء ديناميكية اقتصادية انتاجية تمكن من توفير فرص عمل مستدامة، بل هو نتيجة قيام

(1) تانيا علي فاعور، المرجع السابق، ص 169، 170.

(2) لعجال بوزيان، نوال شمة، التنمية المستدامة: محددات وتحديات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد 4، العدد السادس، 2014، ص 306، 307.

(3) عبد الفتاح نصر الله، التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2019، ص 7.

هذه الدول بتوفير مناصب عمل تدعمها الدولة، أو أنها تكون ضمن قطاع الخدمات . أو أن الانخفاض راجع لهجرة الأفراد ممّا يقلص من عدد طالبي مناصب العمل.⁽¹⁾

3. المديونية

تشكل الديون عبئا كبيرا على اقتصاديات العديد من دول العالم، حيث تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة، فتجعل الدول عاجزة عن الوفاء بديونها والنهوض باقتصادها الوطني سواء كانت المديونية بسبب الاعتماد الكلي للدولة على الاستدانة من الخارج لتغطية الطلب المحلي (بسبب زيادة الواردات وعجز الصادرات عن تغطيتها)، أو الاندفاع إلى النمو السريع الذي يؤدي للاقتراض الأجنبي، أو حتى الاعتماد على فكرة سداد الدين بالدين (الذي يؤدي لإلحاق الضرر بالأجيال المقبلة).⁽²⁾

4. تمويل التنمية المستدامة

سواء كان تمويلا محليا أو خارجيا، إذ أن تردي الأوضاع المالية لدى بعض الدول، والشروط المرتبطة بالتمويل الخارجي تجعل الدول تواجه تحدي توفير مصادر لتمويل التنمية المستدامة.⁽³⁾ خاصة إذا علمنا أن استخدام التكنولوجيا الحديثة مكلف وهذا ما يؤدي بالضرورة لارتفاع تكاليف البرامج والمشاريع التنموية، وهذا ما قد يسبب عجزا في ميزان المدفوعات وفي انخفاض المستوى المعيشي للأفراد.⁽⁴⁾

ثالثا – (التحديات البيئية)

1. استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية

إن تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية يؤدي بالضرورة إلى نضوب هذه الموارد والمساهمة في انتشار التلوث الذي يمس الماء والهواء والتربة، ومن ثم إعاقه تحقيق التنمية المستدامة.

2. تغير المناخ

يهدد تغير المناخ بارتفاع مستوى سطح البحر، مما يشكل تهديدا لسكان المناطق الساحلية، كما يهدد بانحسار مساحة الأراضي الزراعية وزيادة احتمالات التصحر والجفاف والفيضانات، وهو ما يسبب انخفاضا في متوسطات الإنتاج الزراعي على المدى الطويل، ولا بد من التسليم أيضا أنه قد يؤدي إلى تفاقم التنافس الاجتماعي في الموارد الشحيحة، مما يشكل ضغطا على الرفاه الاجتماعي والصحة.⁽⁵⁾ فآثار تغير المناخ قد تؤدي إلى تقويض تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية، وتعرض الأمن البشري وسبل العيش للخطر، وتهجير السكان من المناطق المهددة إلى المناطق أكثر أمانا.⁽⁶⁾

(1) تانيا علي فاعور، المرجع السابق، ص 174، 175.

(2) صفو نرجس، المرجع السابق، ص 36، 37.

(3) سمر الباجوري، المرجع السابق، ص 55.

(4) قدور شرقي براهيم، إشكالية التنمية المستدامة: رؤية في التحديات والاستراتيجيات، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف،

المجلد 11، العدد الأول، 2023، ص 542.

(5) تانيا علي فاعور، المرجع السابق، ص 179.

(6) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استعراض الانتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول، الاقتصاد الأخضر في

سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، 12 أكتوبر 2011، ص 40.

وقد تضمن الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ اعترافاً بأهمية التنمية المستدامة وعلاقتها بالتغيرات المناخية، فأشارت المادة الثالثة منه في بندها الرابع لحق الأطراف في تعزيز التنمية المستدامة واعتبرته واجباً في نفس الوقت، ويمثل هذا الأمر نفس الخلفية الإطارية لتقرير برونتلاند.⁽¹⁾

3. الأمن المائي والغذائي

إن ضمان الأمن المائي يتطلب مواجهة نقص الموارد المائية وندرتها وتدهور نوعيتها والاستغلال غير المتوازن لخزانات المياه الجوفية، والاستخدام غير الرشيد والمبذر للمياه، خاصة في المجال الزراعي.

كما أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية سليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية على نحوٍ مستقر. والملاحظ أن الطلب على الغذاء يرتفع تدريجياً نظراً لارتفاع معدلات الزيادة السكانية، وارتفاع معدلات استهلاك الفرد للغذاء.⁽²⁾

ثالثاً – (التحديات السياسية)

1. عدم الاستقرار السياسي

تؤدي عدة عوامل لحدوث انقسامات داخل المجتمع قد ترجع لأسباب فكرية، عقائدية، إثنية، دينية أو عرقية، ولا شك أن هذه الانقسامات قد تؤدي لاشتداد النزاع بين الطوائف، وتزايد الخلافات بين الطبقات، وهذا ما يعرض المجتمع لأن يكون عرضة للتوتر الدائم.⁽³⁾

ينجر عن عدم الاستقرار السياسي عدم استقرار السياسات الاقتصادية والتنموية مما يؤدي إلى الحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.

2. السباق نحو التسليح

مثلاً من شأنه أن يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية والمادية التي ينتج عنها في الأخير القضاء على الموارد البشرية والثروات القومية التي كان يجدر أن توجه للحيلولة دون انهيار الأنظمة البيئية وتدهور الموارد الطبيعية البشرية.⁽⁴⁾

3. النزاعات والحروب

تشكل أحد أوجه التهديدات الجديدة للأمن الجماعي وتعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إذ أن من أهم مخلفاتها: زيادة نسب الفقر، انخفاض النمو الاقتصادي، تدمير البنى التحتية، سوء التغذية، الهجرة القسرية.⁽⁵⁾ حيث لا تخفى آثار استخدام الأسلحة المحظورة وانتهاك القواعد التي تضبط أساليب القتال على البيئة مما يجعلها تتسبب في أضرار مباشرة، ناهيك عن الضغط الحاصل على الموارد الطبيعية نتيجة نزوح السكان. وانشغال السلطات بالحرب الذي يجعل الاعتبارات البيئية بعيدة عن البرامج والمخططات.

ومع التسليم أن المياه والإعانات الغذائية أصبحت أولويات هامة لمختلف الدول، فإن انعدام السلام والأمن يؤدي مباشرة إلى عرقلة الإدارة المستدامة والفعالة للموارد المائية المشتركة وللنظم البيئية.⁽⁶⁾

(1) أميرة عبد العظيم عدني، المرجع السابق، ص 91، 92.

(2) تانيا علي فاعور، المرجع السابق، ص 180، 181.

(3) بسام جوني، تحديات استراتيجيات التنمية المستدامة، دراسة صادرة عن وزارة الصناعة بالجمهورية اللبنانية، كانون الثاني 2018، ص 7.

(4) ضرار الماحي العبيد أحمد، المرجع السابق، ص 13.

(5) صفو نرجس، المرجع السابق، ص 39.

(6) اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، المرجع السابق، ص 45.

المحور الثالث - (استراتيجية مواجهة تحديات التنمية المستدامة)

لمواجهة تحديات التنمية المستدامة يجب بذل المزيد من الجهود في إطار آليات على عدة مستويات ومن عدة جهات نذكر منها:

أولاً - (الجانب البيئي)

1. تعزيز النظم البيئية والصحية لتحسين نتائج الحياة في ظل التمتع بصحة جيدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الدوافع البيئية لحالات المرض والوفاة، مما يستدعي حماية النظم البيئية عن طريق اعتماد تقنيات جديدة وتغيير أنماط الاستهلاك.⁽¹⁾

2. اتخاذ سياسات وتدابير لحماية النظام المناخي من التغير الناجم عن النشاط الإنساني على أن تكون مناسبة للظروف التي يحددها كل طرف، ومتكاملة مع برامج التنمية الوطنية؛ ذلك أن دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة يشكل نهجا سليما لتحقيق التنمية المستدامة.⁽²⁾

ثانياً - (الجانب الاقتصادي)

1. التوجه نحو اعتماد نموذج الاقتصاد الأخضر لتدعيم أبعاد التنمية المستدامة، وهو الاقتصاد الذي ينطلق من مبدأ الترابط بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، حيث يتضمن تحولا في أنماط الإنتاج والاستهلاك. وعليه فهو اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتقليص الفوارق الاجتماعية على المدى البعيد، والتخفيف من احتمالات تعرض أجيال المستقبل لمخاطر تدهور النظم البيئية ونُدرة الموارد الإيكولوجية.⁽³⁾

2. ضرورة اعتماد الحكومات على أنماط عيش أكثر استدامة. هذا ما يستدعي التحول إلى استهلاك وإنتاج مستدامين وكفاءة استغلال الموارد الطبيعية. وهو ما يشكل درعاً اقتصاديا لكل الدول، خاصةً النامية منها بدل عدم الاستقرار المتزايد في الأسواق والأسعار بشكل عام للكثير من السلع الضرورية بما في ذلك الغذاء والطاقة. وهذا ما يمكن تحقيقه عن طريق اتباع الممارسات الزراعية المستدامة، وإنتاج الطاقة المتجددة، واعتماد صناعة إعادة التدوير.⁽⁴⁾

3. بناء رأس مال لضمان التعليم والصحة بشكل أساسي، مع توجيه المزيد من الجهود نحو ربط مخرجات التعليم والتدريب بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل، والتي تتماشى مع خطط التنمية المستدامة.

4. تبني سياسات وبرامج استثمارية لا يكون الهدف منها تركيز الاهتمام على تهيئة مناخ الاستثمار لجذب حجم أكبر من الاستثمارات فحسب، بل توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات ذات الأولوية كالاستثمارات الزراعية والصناعية والتكنولوجية وغيرها من الأنشطة التي يمكن من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.⁽⁵⁾

(1) الإسكوا، تقرير تحديات التنمية في العالم نحو رؤية أشمل لقضايا التنمية، مطبوعات الأمم المتحدة، لبنان، 2022، ص 9.

(2) أميرة عبد العظيم عدني، المرجع السابق، ص 91، 96.

(3) تانيا فاعور، المرجع السابق، ص 183.

(4) مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ورقة معلومات أساسية بشأن المشاورات الوزارية، التحديات البيئية ضمن التنمية المستدامة وتعزيز

الاستهلاك والانتاج المستدامين، فيفري 2013، وثيقة الأمم المتحدة رقم 1. UNEP/GC 27/16/Add. ص 5، 6.

(5) سمر الباجوري، المرجع السابق، ص 58، 59.

ثالثاً – (الجانب الاجتماعي)

تحسين العدالة الاجتماعية التي تتحقق عن طريق تسهيل إشباع الحاجات الأساسية للتجمعات البشرية الحالية والمستقبلية، إضافة لتحسين جودة الحياة وتوفير فرص العمل واحترام حقوق وحرية الأفراد⁽¹⁾، وذلك من خلال ضمان انبثاق المبادرات والأفكار من السكان المحليين، فهم الأكثر اطلاعاً على شؤونهم الخاصة وهذا ما يتطلب تفعيل أنظمة الإدارة المحلية، وفق آليات فاعلة، ومحكمة منها نقل المسؤوليات الملائمة إلى المستويات المحلية بموجب تشريعات واضحة، ومنح صلاحيات واسعة ولا مركزية مالية وإدارية للإدارة المحلية. وذلك من خلال مراعاة المسائل التالية:

- ضمان الإطار المؤسسي للملائم لصياغة استراتيجيات إشراك السكان.
- تعاون مختلف الجهات الوطنية الحكومية وغير الحكومية، ومنظمات المجتمع الوطني المعنية على تحديد الأولويات التي ينبغي أن تتضمنها هذه الاستراتيجيات، وهذا ما يمكنها من العمل كمجموعة ضاغطة قادرة على تحقيق تغيير ملموس.

- تعاون الجهات الوطنية مع اللجان الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات الإقليمية.
- إشراك المستفيدين أنفسهم في صوغ هذه الاستراتيجيات (اعتماد نهج ينطلق من القاعدة).
- اعتماد مقارنة دورة الحياة التي تعني بأن حاجات الأفراد وتحدياتهم تختلف بحسب مراحل العمر

رابعاً – (الجانب المؤسسي)

1. العمل على دعم الإصلاحات الداخلية التي تتجسد من خلال عدة سائل منها:⁽²⁾
 - فتح المجال للحريات السياسية التي ينتج عنها أحزاب سياسية تعددية، ومجتمع مدني مستقل وفعال.
 - الانتخابات النزيهة والديمقراطية.
 - تمكين المواطنين من حقوقهم المتكاملة المضمونة بهيكله دستورية وقانونية محمية بقضاء فعال ومستقل في ظل احترام حكم القانون وإدارة العدالة.
2. الشراكات المتنوعة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة، حيث يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تضافر الجهود الجماعية، لأنها تتطلب مجهوداً متعدد الأطراف، متنوع في الأسس والمرجعيات موحد في الغاية والهدف.
3. لا يمكن تحقيق التحول نحو الاستدامة المنشودة دون حدوث تغيير رئيسي وجذري على مستوى النموذج العرفي السائد بعيداً عن قيم الحداثة، والاستعلاء، والاستغلال المتمركز حول الإنسان باتجاه بلورة نموذج معرفي جديد يتصف بالشمول، وينظر للعالم كوحدة كلية مترابطة بدل اعتبارها مجموعة متناثرة كالأجزاء، ويمكن من خلاله دمج جهود التنمية المستدامة من أجل تحقيق الصالح العام للجيل الحالي والأجيال القادمة على السواء.
4. التأطير القانوني لموضوع التنمية المستدامة والاعتراف به قانوناً، فمن الضروري أن يتماشى القانون مع كل التطورات الحاصلة في المجتمع وعليه يجب إعادة صياغة القوانين لإبقاء النشاطات الإنسانية موائمة

⁽¹⁾ مصباح بلقاسم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 18،

⁽²⁾ صفو نرجس، المرجع السابق، ص 42، 43.

لمتطلبات التنمية المستدامة، ويكون هذا بالاعتراف بالحقوق والمسؤوليات المتبادلة للأفراد والدول واحترام

هذه الحقوق، إضافة لوضع معايير جديدة تضبط سلوك الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.⁽¹⁾

5. تعزيز وتوسيع المعاهدات الدولية القائمة وذلك بتسريع جهودها عن طريق:⁽²⁾

- التوقيع أو التصديق على الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة والتنمية مع إحاطتها بمزيد من الحرص والصرامة.
- تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة والارتقاء بها لمواكبة التطور الحاصل.
- تفادي النزاعات البيئية قدر الإمكان وتسوية ما يقع منها.

الخاتمة:

يتضح جلياً من خلال هذه الدراسة أنّ الحاجة الإنسانية للتطور وتحقيق التنمية الاقتصادية قد خلف أضراراً جسيمة، جعلت البحث عن سبل وآليات إصلاح هذه الأضرار ضرورة ملّحة، وهذا ما دفع للبحث عن مفهوم جديد للتنمية يوفّق بين المقاصد التي تهدف لها التنمية الاقتصادية مع الأخذ بعين النظر الاعتبارات البيئية دون إهمال الجانب الاجتماعي الذي يشكل وجوده ضرورة للوصول لمفهوم التنمية التي تلي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم وهذا ما تتطلبه مبادئ العدالة التي تقتضي التمتع بالحقوق على نحو متساو بين أبناء الجيل الواحد وكذا بين الأجيال المتعاقبة.

إلا أنّ العمل على تحقيق هذه التنمية قد واجهه ولا يزال جملة من التحديات المتعددة بتعدد أبعادها، ممّا جعل ضرورة البحث عن آليات مواجهتها أمراً لازماً.

وعليه فإنّ النتائج التي تمّ التوصل لها من خلال هذه الورقة البحثية تتمثل في:

✓ فكرة التنمية المستدامة متعددة الجوانب على الرغم من شموليتها، وتحقيقها مرهون بالواقع الدولي والمحلي.

✓ تفترض التنمية المستدامة تحقيق جملة من الأهداف يتطلب تحقيقها مواجهة عدد من التحديات.

✓ تتعدد التحديات التي تواجه التنمية المستدامة لأنّها تقوم على أبعاد متعددة، ثلاثة منها رئيسية.

✓ مواجهة تحديات التنمية المستدامة تتم من خلال العمل على المستوى الوطني والدولي وبصور تشاركية

تجسد التعاون بين مختلف الفئات. مع التأكيد على أن تبني هذه الإجراءات لا بدّ أن يكون انطلاقاً من أفكار

وابتكرات نابعة من البيئة المحلية، مفتوحة للمشاركة الجماعية، كما يجب أن تتم صياغتها بطريقة ملهمة

ومحفزة على العمل.

وعليه نقدم الاقتراحات التالية:

- 1- زيادة الوعي الفردي والجماعي حول أهمية البيئة.
- 2- المشاركة الجماعية بفاعلية وعلى كل المستويات وإدراج الاعتبارات البيئية ضمن جميع النشاطات الإنسانية.
- 3- ضرورة تفعيل الشراكات الوطنية والدولية على جميع المستويات لمعالجة الآثار الناجمة عن التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي واعتماد المناهج المناسبة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة.

⁽¹⁾ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت، دون طبعة، أكتوبر 1989، ص 405.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 407.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2016.
- أميرة عبد العظيم عدني، التغيرات المناخية والتنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2023.
- ساجد احميد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2020..
- شهدان عادل الغرباوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2020.
- عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2015.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2014.
- محمد فرحان فليح، فاطمة صالح مهدي، التدقيق الاجتماعي والبيئي في ظل التنمية المستدامة، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2022.
- مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.
- نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة، استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، دار دجلة، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

2-المجلات:

- تانيا علي فاعور، تحديات التنمية البشرية المستدامة في المنطقة، مجلة عمران، العدد الثالث، شتاء 2013.
- سمر الباجوري، تحديات التنمية المستدامة في إفريقيا، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، العدد السادس، سبتمبر 2020.
- شكراني الحسين، تسوية المنازعات البيئية وفق القانون الدولي، مجلة سياسات عربية، قطر، المجلد الأول، العدد الخامس، نوفمبر 2013.
- قدور شرقي براهيم، إشكالية التنمية المستدامة: رؤية في التحديات والاستراتيجيات، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، المجلد 11، العدد الأول، 2023.
- لعجال بوزيان، نوال شمة، التنمية المستدامة: محددات وتحديات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد 4، العدد السادس، 2014.
- مصباح بلقاسم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 18.

3-الملتقيات:

- عبد الفتاح نصر الله، التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2019.

4-الدراسات والتقارير:

- الإسكوا، تقرير تحديات التنمية في العالم نحو رؤية أشمل لقضايا التنمية، مطبوعات الأمم المتحدة، لبنان، 2022.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استعراض الانتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، 12 أكتوبر 2011.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت، دون طبعة، أكتوبر 1989.
- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ورقة معلومات أساسية بشأن المشاورات الوزارية، التحديات البيئية ضمن التنمية المستدامة وتعزيز الاستهلاك والانتاج المستدامين، فيفري 2013، وثيقة الأمم المتحدة رقم 1. UNEP/GC 27/16/Add.